

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٤٩

الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسف
	الأرجنتين السيد ميورال
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا السيد دومترو
	الصين السيد تشن شنغي
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن
	اليابان السيد كيتوكا
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-28239 (A)

* 0528239 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم الفرصة المتاحة لي في الإحاطة الإعلامية لهذا الشهر كي أركز على زيارة الأمين العام لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس.

السبب الرئيسي للزيارة كان الدعوة الموجهة إليه من حكومة إسرائيل لحضور افتتاح المتحف الجديد لتاريخ المحرقة في ياد فاشيم. وكان الأمين العام ضمن حشد كبير من الرؤساء ورؤساء الوزراء وآخرين من كبار المسؤولين الحكوميين من شتى أنحاء العالم. وفي بيان الأمين العام في حفل الافتتاح، حينما تكلم بالنيابة عن الضيوف الدوليين، أكد على واجب الأمم المتحدة المتمثل في إحياء ذكرى المحرقة وقال،

”تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية مقدسة لمحاربة الكراهية والتعصب. والأمم المتحدة التي تحقّق في أن تقود المعركة ضد العداء للسامية وغيره من أشكال العنصرية تنكر تاريخها وتقوض مستقبلها“.

لقد استغل الأمين العام مناسبة زيارته لعقد اجتماعات مع مجموعة من الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين، بمن فيهم رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس. وأكدت الزيارة اعتقاده بأن الفلسطينيين والإسرائيليين قد اتخذوا الخطوات الأولى على الطريق نحو الاستئناف الكامل لعملية السلام. وخرج من الزيارة بمشاعر الأمل والتفاؤل المشوبة بالحدّر، ولكنه خرج أيضا بشعور بأن الانتكاسات والتوقيفات لا مفر منها. ولدى الأمين العام اقتناع قوي بأن الدعم والتشجيع النشيطين من المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى.

وتحدث الإسرائيليون والفلسطينيون كثيرا مع الأمين العام عن التقدم وعن الانتكاسات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة وعن الخطوات المتبقية التي سيتم اتخاذها وعن المتطلبات الأكبر لاستئناف مفاوضات السلام.

وأكدت حكومة إسرائيل على أن شاغلها الشاغل هو أن ترى السلطة الفلسطينية وقد انتقلت من الأقوال إلى الأفعال واتخذت خطوات لتقديم من ينظم ويقترب أعمالا إرهابية إلى العدالة. وأعرب الزعماء الإسرائيليون عن خشيتهم من أن وقف إطلاق النار ونتيجة اجتماع القاهرة الذي عقد في ١٥ آذار/مارس لن يكونا كافيين لوحدهما، بل وقد يجعلان تفكيك قدرات الإرهابيين وبنيتهم التحتية مهمة أصعب على السلطة الفلسطينية، مشيرين إلى أن مسؤولية

بتعهداتهم السخية في أقرب وقت ممكن، حيث أن الفلسطينيين ما زالوا يواجهون وضعاً مالياً واقتصادياً صعباً.

أما الخطة الإسرائيلية لفك الارتباط فقد كانت موضوع مناقشة مستفيضة. وقد خرج الأمين العام بانطباع قوي عن تصميم رئيس الوزراء شارون على المضي قدماً في تنفيذ الخطة، حتى في مواجهة معارضة داخلية قوية. وتواصل الأمانة العامة الترحيب بالانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتأييده. وينبغي أن يستغل هذا في تنشيط عملية السلام. وأبلغ الأمين العام الطرفين بمدى أهمية التنسيق الكامل في ما يتعلق بجميع جوانب الانسحاب. وبدون التمهيد والتعاون الكافيين، ستكون هناك مشاكل. وأكد الأمين العام مجدداً موقفنا - وموقف المجموعة الرباعية - بأن الانسحاب ليس غاية في حد ذاته ولكنه خطوة مهمة في عملية أوسع نطاقاً، وبأنه ينبغي أن يكون متسقاً مع خريطة الطريق وأهدافها.

وعلى الصعيد المحلي، ومثلما أخبر رئيس الوزراء شارون الأمين العام، تواجه الحكومة الإسرائيلية لحظة الحقيقة هذا الشهر. وأوضح السيد شارون أن التصويت في البرلمان على ميزانية عام ٢٠٠٥ كان من المقرر إجراؤه في الأسبوع القادم. وما لم يقر الكنيست الميزانية قبل نهاية الشهر، فستسقط الحكومة وسيعقب ذلك تلقائياً إجراء انتخابات جديدة. ومن شأن ذلك أن يعرقل تنفيذ مبادرة إسرائيل بالانسحاب في الوقت الملائم، وهي المبادرة التي ما زالت تحظى بتأييد أكثر من ٦٠ في المائة من الشعب الإسرائيلي.

وأكد الرئيس عباس لنا أن السلطة الفلسطينية ستتعاون على نحو كامل في عمليات التحضير للانسحاب. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة من المانحين لكفالة استمرار القدرة الاقتصادية لقطاع غزة. غير أن الزعماء الفلسطينيين تحدثوا عن المخاوف المنتشرة في أوساط

التفكيك تلك التزام يقع على عاتق الفلسطينيين بموجب خريطة الطريق.

وشدد زعماء السلطة الفلسطينية بنفس القدر من القوة على الحاجة الملحة إلى تخفيف المعاناة اليومية لشعبهم. وأعربوا عن شعورهم بالإحباط بسبب رفض إسرائيل تخفيف أعمال الإغلاق إلى حد كبير أو إطلاق سراح أعداد كبيرة من السجناء، وخاصة من الذين لهم وزهم وأهميتهم في أوساط الفلسطينيين، وبسبب التأخيرات في التنفيذ الكامل للالتزامات شرم الشيخ. وبدون هذه الخطوات لبناء الثقة، على حد قولهم، لن يتمكنوا من ترسيخ التأييد الشعبي لعملية السلام. كما أن المحاورين الفلسطينيين الذين كانوا يحاورون الأمين العام أعربوا عن قلق بالغ حيال ما وصفوه بأعمال إسرائيل الانفرادية المتواصلة. وسأتوسع لاحقاً في عرض هذه النقطة.

وقد أكد الطرفان في ما عرضه على الأمين العام على الحاجة الفورية والملحة لإعادة بناء الثقة واستعادة الائتمان. وحث الأمين العام الطرفين على إجراء حواراً ومفاوضات مباشرة. ومضى محذراً من أن عملية السلام لا تتحمل الركود.

وقد أخبر الأمين العام محاوريه الفلسطينيين بأن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم السلطة الفلسطينية في جهودها الحالية من أجل تحقيق الأمن والإصلاح والانتخابات. وناقشوا النتائج الإيجابية التي تمخض عنها مؤتمر لندن والقرار باستعراض هياكل المانحين بغية تحسين الترتيبات المتعلقة برصد الإصلاح وتنسيق المساعدات، ونقل مزيد من المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، وتعزيز الفوائد العامة المرجوة من جهود المساعدة. وطلب الزعماء الفلسطينيون إلى الأمين العام إبلاغ شركائهم الدوليين بضرورة الوفاء

الأراضي الفلسطينية وله تأثير سلبي على مصادر رزق العديد من الفلسطينيين. وتصرح إسرائيل بأن الجدار العازل هيكل مؤقت للوفاء بالاحتياجات الأمنية. ومع ذلك، لا يمكن لأحد ممن يرون مداه ومساره إلا ويشعر بالقلق إزاء العواقب المحتملة تجاه تواصل أراضي الدولة الفلسطينية التي سيتم إنشاؤها في المستقبل. ونؤكد مجددا نداءنا المعتاد لإسرائيل بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية كما حددتها فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة د ١٠/١٥، وأن تجد سبلا بديلة لتلبية شواغلها الأمنية المشروعة.

وأثناء الفترة التي يغطيها الإبلاغ، تواصل تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير، وإن لم يكن بنفس سرعة الخطوات الأولية التي تم الإبلاغ عنها في الإحاطة الإعلامية الشهر المنصرم. ولم تُحل بالكامل المسائل المعلقة بشأن تسليم أريحا - أول مدينة من مدن الضفة الغربية الخمس والمناطق المحيطة بها - إلى سيطرة السلطة الفلسطينية إلا في ١٦ آذار/مارس. وسلمت طولكرم في ٢١ آذار/مارس بعد تأخيرات ماثلة. وتجري المفاوضات الآن بشأن تسليم بيت لحم وقلقيلية ورام الله، ولكن ما زالت هناك صعوبات. وقد أجل الطرفان مناقشة تسليم ثلاثة مراكز كبرى حضرية أخرى في الضفة الغربية - نابلس وجنين والخليل - إلى وقت لاحق.

وفي الوقت ذاته، لم تتوصل اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية الوزارية المشتركة المعنية بالمساجين الفلسطينيين إلى الاتفاق الذي كان مأمولا فيه بشأن إطلاق سراح ٤٠٠ سجين فلسطيني إضافي. وبالمثل، لم يسمح إلا لـ ١٦ مبعدا فلسطينيا من أصل ٦٠ مبعدا بالعودة إلى بيت لحم حتى الآن. وأود أن أؤكد مجددا موقف المجموعة الرباعية وأن أحث على التنفيذ الكامل للالتزامات الطرفين التي قطعت في مؤتمر قمة شرم الشيخ.

الفلسطينيين من احتمال أن يصير الانسحاب "غزة أولا وغزة أخيرا"، إضافة إلى المخاوف من أعمال انفرادية مثل التوسع الجديد على نحو كبير في بناء المستوطنات والجدار العازل.

وأود أن أؤكد هنا قلق الأمم المتحدة إزاء فشل إسرائيل حتى الآن في تفكيك المستوطنات المتقدمة وتجميد توسيع المستوطنات. وخلص تقرير حكومة إسرائيل الأخير بشأن المستوطنات المتقدمة الذي وضعه رئيس المدعين العامين السابق تاليا ساسون أن مختلف الوزارات، بالإضافة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي والمنظمة الصهيونية العالمية قد أيدت بناء مستوطنات متقدمة غير مآذون بها. ووافق مجلس الوزراء على التقرير في ١٣ آذار/مارس، بما في ذلك التوصية الأساسية بأن تتحمل الحكومة "مباشرة المسؤولية عما يحدث في المستوطنات المتقدمة في الأراضي الفلسطينية وألا تظل مكتوفة الأيدي بينما يفعل المستوطنون كل ما يحلو لهم بدون أن يوقفهم أحد".

ومع ذلك، ظهرت هذا الأسبوع أيضا تقارير غير رسمية عن قرار من الحكومة بالموافقة على بناء ما لا يقل عن ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات هذا العام، تربط مستوطنة معالي أدوميم الإسرائيلية الرئيسية بالقدس. وتنص خريطة الطريق بوضوح على أنه ينبغي لإسرائيل أن تفكك المستوطنات المتقدمة وأن تجمد أنشطة الاستيطان، كما أن موقف المجموعة الرباعية هو أنه لا ينبغي لأي من الطرفين اتخاذ إجراءات تهدد بالحكم مسبقا على مباحثات الوضع النهائي. ونرى أن وقف هذه الأعمال ضروري الآن للحفاظ على الأمل في مستقبل سليم للشعب الفلسطيني.

ولا يمكن الفصل بين شواغلنا إزاء سياسة إسرائيل للاستيطان وبين قضية الجدار العازل. ولا يزال المسار الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا يتضمن نسبة مئوية كبيرة من

وأُسفر الانفجاران عن سقوط ثلاثة قتلى و ١٩ جريحاً. وأصدر الأمين العام بياناً يوم الأربعاء الموافق ٢٣ آذار/ مارس، بعد حادث التفجير الثاني، دعا فيه الحكومة اللبنانية إلى تقديم المسؤولين عن هذين التفجيرين إلى العدالة والحيلولة دون تدهور الوضع. وحث جميع الأطراف المعنية على أن تبذل قصارى جهدها لحماية استقرار لبنان ووحدته الوطنية. وأعرب عن إيمانه القوي بضرورة أن يُسمح للشعب اللبناني بأن يقرر مستقبل بلده بشكل سلمي وديمقراطي.

واسمحوا لي أن أذكر أيضاً أن الأمين العام سيوجه إلى المجلس في وقت لاحق من هذا اليوم تقرير بعثة التحقيق في حادث اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير.

أما بالنسبة للحالة في جنوب لبنان، فقد اتسم الشهران المنصرمان بمهدوء نسبي على طول الخط الأزرق. ومع الأسف، استمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق، وإن كان بتواتر أقل نوعاً ما. وفي ١٧ آذار/مارس، كانت هناك زيادة مفاجئة في عدد الطلعات، حيث سجلت تسعة انتهاكات جوية، نفذتها عشر طائرات نفاثة، وأبلغ عن أنها حلقت فوق مساحات واسعة من جنوب لبنان.

وكما يعلم المجلس، سافر الأمين العام إلى الجزائر هذا الأسبوع لحضور مؤتمر القمة العربي. وهو يرحب بالقرار الذي اتخذته الزعماء العرب هناك بإعادة إطلاق مبادرة السلام العربية. فانخرط العرب في عملية السلام أمر أساسي. والحل الدائم للصراع لا بد أن يعالج المسارات الإقليمية.

هناك عقبات وتحديات عديدة. ولكن الجمود قد كُسِر. وفي مؤتمر لندن المنعقد في آذار/مارس، وفي اجتماع المجموعة الرباعية الذي عقد على هامش المؤتمر، أظهر المجتمع الدولي رغبته بوضوح في إعادة الانخراط ومساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين بفعالية. ويتمثل تركيزنا، حسبما

وكانت أهم نتيجة منفردة لمؤتمر قمة شرم الشيخ هي إعلان رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس عن وقف أعمال العنف والعمليات العسكرية. وسيكون من الصعب تحقيق ذلك الهدف المهم خاصة مع وجود مقاتلين متطرفين يتمثل برنامجهم في تقويض عملية السلام. وقد كان التفجير الانتحاري في ٢٥ شباط/فبراير في تل أبيب، الذي أدى إلى مقتل خمسة إسرائيليين وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين بجراح، تذكراً مأساوية بمدى هشاشة العملية. وكان الأمين العام قد أدان ذلك الهجوم ودعا السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراء ضد جميع منظمي ومقترفي أعمال الإرهاب والعنف.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس، تكلمت عن الحالة في لبنان عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري مع ١٩ شخصاً آخرين في ١٤ شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين أضحى لبنان يعاني من حالة سياسية مجهولة المصير. ففي ٢٨ شباط/فبراير، استقالت حكومة رئيس الوزراء عمر كرامي. وبعد ذلك بعشرة أيام، كلف الرئيس لحود السيد كرامي بتشكيل حكومة جديدة. غير أن السيد كرامي لم يتمكن حتى الآن من تحقيق هدفه الرامي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتعاون مع المعارضة.

وما فتئ اللبنانيون يجاهرون بآرائهم السياسية في مظاهرات متلاحقة في وسط بيروت تأييداً لكل من الحكومة والمعارضة. وعلى سبيل المثال، شهدت بيروت مظاهرة كبيرة في ٨ آذار/مارس تأييداً لسوريا، نظمها حزب الله أساساً. وفي ١٤ آذار/مارس، نظمت المعارضة في بيروت مظاهرة بنفس الحجم، إن لم يكن أكبر. ويسعدنا أن نلاحظ أن كل المظاهرات التي خرجت حتى الآن جرت وقائعها بصورة هادئة ومنظمة دون أن تقع خلالها أي حوادث رئيسية.

وبما يتناقض مع المظاهرات ذات الطابع السلمي، فُجرت قنبلتان في بيروت وجونية في أوائل الأسبوع الحالي،

الاحتلال الذي حصل عام ١٩٦٧، وإنشاء دولتين - إسرائيل وفلسطين ذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأطراف وديمقراطية - تعيشان جنبا إلى جنب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

شدد الأمين العام مرارا لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على ألا يقتصروا على الخطوات المباشرة المقبلة. وعلينا أن نعد أنفسنا لفك الارتباط، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار عملية، ولكن أيضا للمستقبل القريب. وهذه المهمة لا تقتصر على الأطراف فحسب، بل تشمل المجتمع الدولي أيضا. وغني عن القول أن استمرار العملية الراهنة يظل بالدرجة الأولى من مسؤولية الأطراف. ولكننا، نحن المجتمع الدولي، ينبغي أن نكون على أهبة الاستعداد لمساعدتها في السير على الطريق الوعر المخوف بالعنف والإرهاب وإراقة الدماء والمعاناة نحو حياة أفضل تتصف بالسلم والأمن. وبقيامنا بذلك، ينبغي لنا - بل ويجب علينا - ألا نتناسى هدفنا النهائي: ألا وهو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وإنهاء